مع الدليل مطلقا بل يتناقضوا اما ان يكون مع فهمه التناقض
وحينئذ فاما ان لا يبالي بتناقضه واما ان يرجح هذا في هذا
الموطن وهذا في هذا الموطن **فصل** ومن العجب
ان كلامه وكلام امثاله يدور في هذا الباب على تماثل الاجسام
وقد ذكر النزاع في تماثل الاجسام وان القايلين بتماثلها من
المتكلمين بنوا ذلك على انها مركبة من الجواهر المنفردة
وان الجواهر متماثلة ثم انه في مسئلة تماثل الجواهر ذكر انه لا دليل
على تماثلها فصار اصل كلامهم الذي ترجع اليه هذه
الامور كلاما بلا علم بل بخلاف الحق مع انه كلام في الله تعالى وقد قال
تعالى قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم
والبغي بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا
على الله ما لا تعلمون وقال تعالى عن الشيطان انما يامركم بالسوء
والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال في
كتابه هذا الكبير الفصل الرابع في ان الجواهر
متجانسة غير متحدة اتفقت الاشاعرة واكثر المعتزلة على
ان الجواهر متماثلة متجانسة وذهب النظام والنجار من
المعتزلة بناء على قولهما بتركب الجواهر من الاعراض الى ان
الجواهر ان تركبت من الاعراض المختلفة فهي مختلفة ولهذا
فانا ندرك الاختلاف بين بعض الجواهر كالاختلاف الواقع
بين النار والهوى والماء والتراب ضرورة كما ندرك الاختلاف بين
السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

وسائر الاعراض

وسائر الاعراض المختلفة قال وهو باطل اما كون الجواهر مركبة من
الاعراض فما سبق واما ما يدركه من الاختلاف بين الجواهر كالامثلة
المضروبة فلا نسلم انه عايد الى اختلاف الجواهر في انفسها بل هو عايد
الى الاعراض القايمة واختلاف واختلاف الاعراض لا يدل على اختلاف
المعروض له في نفسه قلت النجار ليس هو من المعتزلة
بل هو راس مقالة وهو يخالف المعتزلة في القدر فيشبه وفي غير ذلك
من اصول المعتزلة لكنه يوافقهم على نفي الصفات ويخالفهم ايضا
في تماثل الاسماء والاحكام والوعيد وجمهور الناس على ان الاجسام
مختلفة من الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم وقد ذكر الاشعري في مقالاته
النزاع في ذلك والمقصود هنا اعترافه بانه لا حجة للقايلين
بالتماثل فانه قال فان قيل ما ذكرتموه وان دل على ابطال ما ذهب القايلين
بالاختلاف فقد دل على التماثل والتجانس فلنا قلتم دليل التماثل
اشتراك جميع الجواهر في صفات نفس الجوهر وهي التحيز وقبول
الاعراض والقيام بنفسه فنقول واما المانع من كون الجواهر
مختلفة بان واتها وان اشتركت فيما ذكرتموه من الصفات فانه
لا مانع من اشتراك المختلفات في عوارض عامة لها وانما يثبت كون
ما ذكرتموه صفات نفس الجوهر لو لم تكن الجواهر مختلفة
وهذه اعراض عامة لها وانما يمتنع كون الجواهر مختلفة وان هذه
اعراض عامة لها ان لو كانت هذه الصفات صفات نفس الجوهر
وهو دور ممتنع قال واعلم ان طريقة اهل الحق في اثبات التجانسة
وان اختلفت عبارتهم فكلها ادلة الى ما ذكرناه وما قيل عليه من الاشكال
فلازم لا محلص منه الا بان يقال نحن لا نعني بتجانس الجواهر غير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)